

# مدبولى يرؤج لـ"جيل المنافسة العالمية" بينما التعليم المصرى يواجه أزمات الكثافة وضعف التمويل



الخميس 14 مايو 2026 08:20 م

أعلن رئيس الوزراء مصطفى مدبولى فى القاهرة توجه الحكومة نحو إعداد جيل قادر على المنافسة الدولية عبر التوسع فى برامج المهارات الرقمية واللغات الأجنبية وريادة الأعمال، مؤكداً استفادة مئات الآلاف من برامج التأهيل خلال السنوات الماضية، فى وقت تحاول فيه الحكومة تسويق رؤيتها لبناء اقتصاد قائم على المعرفة وسط ضغوط اقتصادية وتعليمية متزايدة انعكست على جودة العملية التعليمية وفرص التشغيل الحقيقية للشباب

وتكشف هذه التصريحات اتساع الفجوة بين الخطاب الرسمي والواقع اليومي داخل المدارس والجامعات الحكومية، حيث يواجه ملايين الطلاب كثافات مرتفعة ونقصاً فى الإمكانيات وضعفاً فى التدريب العملي وتراجُعاً فى جودة المخرجات التعليمية، بينما تستمر الحكومة فى تقديم برامج تدريب محدودة باعتبارها بديلاً عن إصلاح جذري لمنظومة التعليم التي تعاني منذ سنوات من أزمات هيكلية متراكمة

## رهان حكومي على التدريب وسط أزمات التعليم الأساسي

أوضح مدبولى أن الدولة تركز على تنمية المهارات الرقمية والعمل الحر واللغات الأجنبية باعتبارها أدوات ضرورية لدمج الشباب المصري فى سوق العمل العالمي، مشيراً إلى أن مراكز مهارات القرن الحادي والعشرين والرخص الدولية تمثل جزءاً من خطة حكومية لتأهيل كوادر قادرة على التعامل مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة

وفي المقابل يرى الخبير الاقتصادي الدكتور جودة عبد الخالق أن الحكومة تتعامل مع ملف التعليم باعتباره مشروعاً دعائياً أكثر من كونه أولوية تنموية حقيقية، مؤكداً أن بناء اقتصاد معرفي لا يبدأ من الدورات التدريبية القصيرة، بل من إصلاح شامل للبنية التعليمية وتحسين أوضاع المدارس والمعلمين والجامعات الحكومية

كما يؤكد أستاذ الاقتصاد الدكتور مصطفى شاهين أن الحديث الرسمي عن المنافسة العالمية يصطدم بواقع المدارس الحكومية التي تعاني من التكدس وضعف الإمكانيات، موضحاً أن الطالب الذي يفتقد التدريب الحقيقي داخل المدرسة لن يتمكن من المنافسة فى سوق عالمي يعتمد على مهارات متقدمة وتكنولوجيا متطورة

كذلك تواجه منظومة التعليم الأساسي تحديات مستمرة تتعلق بتفاوت جودة التعليم بين المحافظات والمناطق المختلفة، حيث تحصل بعض المدن الكبرى على فرص تعليمية أفضل مقارنة بالمناطق الفقيرة والريفية، وهو ما يعمق الفجوة التعليمية والاجتماعية بين الطلاب ويؤثر على تكافؤ الفرص

أيضاً تعاني المدارس الحكومية من ارتفاع الكثافات داخل الفصول بصورة تؤثر على جودة التحصيل العلمي، إذ تضم بعض الفصول عشرات الطلاب بما يفوق القدرة الفعلية للمعلم على تقديم شرح ومتابعة فعالة، بينما لم تنجح خطط التوسع الحالية فى معالجة الأزمة بشكل جذري

علوة على ذلك يواجه المعلمون أوضاعاً مهنية ومعيشية صعبة نتيجة تدني الرواتب مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة، وهو ما دفع أعداداً كبيرة منهم إلى الاعتماد على الدروس الخصوصية كمصدر دخل أساسي، الأمر الذي أضعف دور المدرسة الحكومية فى العملية التعليمية

من ناحية أخرى يرى خبراء تربويون أن تطوير المناهج لا يزال محدود التأثير بسبب استمرار الاعتماد على الحفظ والتلقين في قطاعات واسعة من التعليم، رغم الحديث الحكومي المتكرر عن تحديث المناهج وربطها بسوق العمل والتحول الرقمي

## فجوة واسعة بين التعليم وسوق العمل

أشار مدبولي إلى أن الحكومة تستهدف تعزيز فرص التشغيل عبر التدريب المهني والتأهيل لسوق العمل الخارجي، معتبراً أن تنمية مهارات الشباب تمثل استثماراً مباشراً في الاقتصاد الوطني وقدرته على جذب الاستثمارات وتحقيق النمو خلال السنوات المقبلة

غير أن الخبير الاقتصادي وائل النحاس يؤكد أن سوق العمل المصري يعاني أصلاً من اختلالات عميقة تتعلق بضعف الأجور وارتفاع معدلات البطالة المقنعة وتراجع فرص التوظيف المستقر، موضحاً أن تدريب الشباب دون خلق اقتصاد إنتاجي قوي لن يؤدي إلى حل الأزمة بشكل حقيقي

وفي السياق ذاته تواجه الجامعات المصرية تحديات متزايدة تتعلق بضعف الإنفاق على البحث العلمي ومحدودية الإمكانيات التقنية داخل العديد من الكليات، ما يؤثر على قدرة الطلاب على اكتساب مهارات عملية تتوافق مع متطلبات الأسواق الحديثة

كما تعاني قطاعات واسعة من الخريجين من فجوة واضحة بين الدراسة الأكاديمية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، إذ تشتكي شركات ومؤسسات من ضعف المهارات التطبيقية للخريجين وحاجتهم إلى تدريب إضافي قبل الاندماج المهني الفعلي

بالمقابل تواصل الحكومة التوسع في الخطاب المرتبط بالتحول الرقمي والاقتصاد المعرفي، رغم أن قطاعات كبيرة من المدارس والجامعات لا تزال تفتقر إلى البنية التكنولوجية الكافية أو خدمات الإنترنت المستقرة التي تسمح بتطبيق فعال للتعليم الرقمي

كذلك يواجه الطلاب في المحافظات الفقيرة صعوبات إضافية تتعلق بتكلفة التعليم الرقمي والأجهزة الإلكترونية، ما يجعل الاستفادة من البرامج الحديثة غير متاحة بالتساوي، ويزيد من اتساع الفوارق الاجتماعية داخل النظام التعليمي نفسه

وفي هذا الإطار يرى الدكتور جودة عبد الخالق أن الاقتصاد المصري لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على القطاعات الريعية والخدمية، بينما يتطلب بناء اقتصاد قائم على المعرفة استثمارات ضخمة في التعليم والصناعة والتكنولوجيا والبحث العلمي وليس مجرد إطلاق مبادرات تدريبية متفرقة

أيضاً يلفت خبراء إلى أن ضعف الربط بين التعليم والإنتاج يحد من قدرة الشباب على الاستفادة الاقتصادية من مهاراتهم، خاصة مع استمرار تراجع الصناعة المحلية وضعف مساهمة القطاعات التكنولوجية في خلق فرص عمل واسعة ومستقرة

## أزمة التمويل تضغط على مستقبل التعليم

ربط محللون بين التصريحات الحكومية حول بناء جيل منافس عالمياً وبين الضغوط الاقتصادية التي تواجهها الدولة، خاصة مع استمرار ارتفاع أعباء الدين العام وتراجع الإنفاق الحقيقي على قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة مقارنة بحجم الاحتياجات الفعلية

ويؤكد الدكتور مصطفى شاهين أن الحكومات المتعاقبة ركزت خلال السنوات الأخيرة على مشروعات ضخمة وبنية تحتية مكلفة، بينما لم يحصل التعليم على التمويل الكافي لإحداث نقلة حقيقية في جودة المدارس والجامعات أو تحسين البيئة التعليمية للطلاب

في الوقت نفسه تواجه الأسر المصرية أعباء متزايدة بسبب ارتفاع تكاليف التعليم والدروس الخصوصية والمستلزمات الدراسية، وهو ما يضغط على القدرة الشرائية للمواطنين ويجعل الحصول على تعليم جيد أكثر صعوبة بالنسبة للطبقات الفقيرة والمتوسطة

كما ارتفعت معدلات الاعتماد على التعليم الخاص والدولي خلال السنوات الأخيرة نتيجة تراجع الثقة في كفاءة بعض المدارس الحكومية، ما خلق فجوة متزايدة بين الطلاب القادرين على تحمل النفقات التعليمية المرتفعة وبين الفئات الأقل دخلًا

إلى جانب ذلك يواجه التعليم الفني تحديات مزمنة تتعلق بنظرة المجتمع وضعف الإمكانيات والتدريب العملي، رغم أن الحكومة تروج له باعتباره أحد الحلول الرئيسية لتلبية احتياجات سوق العمل وتقليل معدلات البطالة بين الشباب

كذلك يرى خبراء أن بناء جيل قادر على المنافسة الدولية يتطلب بيئة اجتماعية مستقرة وفرصاً اقتصادية عادلة ومساحات أوسع للبحث والابتكار، بينما يعاني قطاع واسع من الشباب من الإحباط نتيجة صعوبة الحصول على فرص عمل مستقرة أو دخل كافٍ بعد التخرج

وفي هذا السياق يؤكد وائل النحاس أن استمرار الضغوط المعيشية وارتفاع الأسعار يضعف قدرة الأسر على الاستثمار الحقيقي في تعليم أبنائهم، موضحاً أن الأزمة الاقتصادية الحالية تنعكس مباشرة على جودة العملية التعليمية ومستقبل الأجيال الجديدة

بينما تتحدث الحكومة عن مهارات القرن الحادي والعشرين والعمل الحر والاقتصاد الرقمي، لا تزال قطاعات واسعة من المدارس الحكومية تعاني من نقص المعلمين وتراجع الصيانة وضعف الأنشطة التعليمية، وهو ما يكشف استمرار الأزمة الهيكلية داخل المنظومة التعليمية

وفي ظل هذه التحديات تبدو تصريحات بناء "جيل عالمي" بعيدة عن الواقع الذي يواجهه ملايين الطلاب يوميًا داخل الفصول المزدهمة والجامعات محدودة الإمكانيات، بينما تستمر الحكومة في تقديم الوعود نفسها دون معالجة فعلية لجذور الأزمة التعليمية والاجتماعية التي تتفاقم عامًا بعد آخر

